اليمن والحوار الوطني

هاشم عبدالعزيز

هل بدأ الحوار الوطني في اليمن قبل أن يوجه رئيس البلاد عبدربه منصور هادي الدعوة إلى إطلاق هذه العملية لبدء تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة الخليجية؟

السؤال قد يبدو مشروعاً لجهةٍ غياب الاستدلال الذي قام عليه، وحين يصير مطروحاً في ضوء نتائج اللقاء التشاوري الذي جرى في بوتسدام بألمانيا في الفترة من التاسع وحتى الثاني عشر من الشهر الجاري، فإن الرد قد يكون مستسهلاً استبعاد السؤال من أساسه، والإشارة إلى عدم المبالغة بالنسبة إلى النتائج والأخذ بعين الاعتبار أن الوسائط الإعلامية التابعة للمتحاورين لم تعط أهمية لما حدث، والتفسير جاء في إطلالة الوثيقة الصادرة عن اللقاء التشاوري عندما أشارت إلى أن نص الاتفاق بين المتحاورين «يمثل تسجيلاً للمشاورات والأفكار التي تداولتها المجموعة المشاركة في اللقاء التشاوري في بوتسدام (ألمانيا)، وهي لا تعبر عن مواقف حزبية نهائية وملزمة للأطراف المتحاورة، لكنها تعبّر عن تداولات إيجابية، مع تعهد جميع المشاركين ببذل قصارى جهدهم في سبيل قيام حوار وطني جامع وناجح» . «نحو حوار وطني جامع وناجح في اليمن»، كان هذا هو عنوان الوثيقة التي تمخضت عن المشاورات اليمنية التي دعت إليها ورعتها الحكومة الألمانية، المشاورات وفي فترة قياسية أثمرت وثيقة برنامجية لمواجهة الأزمات اليمنية، وقد سمّت الأشياء بمسمياتها بما يعني الوقوف على الحقائق، وعلى هذا يعاد الاعتبار إلى الحوار الوطني لمواجهة المسؤولية .

تقدم الوثيقة، الحوار الوطني بمرجعياته وعوامل نجاحه والقضايا التي يواجهها أو قد يشملها، والخطوات لإطلاق هذه العملية . في المرجعيات هناك شمول لما هو وطني وما هو إقليمي وما هو دولي، فالمرجعية الوطنية، تضم الأهداف العامة للحراك السلمي الجنوبي وحركة الحوثيين والثورة الشبابية الشعبية السلمية للتغيير، والاتفاقات الوطنية السابقة التي تم التوصل إليها بين الحكومة والأطراف المعنية في ما يخص الوضع في صعدة .

والمرجعية الإقليمية تضم المبادرة الخليجية واتفاق الدوحة بصدد الوضع في صعدة، أما المرجعية الدولية فتضم قراري مجلس الأمن رقم ٩٢٤ و ٩٣١لعام، ١٩٩٤م والقرار ٢٠١٤ لعام٢٠١١ م والآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية .

ورأت المجموعة أن الشروع في عديد خطوات من شأنه توفير المناخ المناسب للحوار الوطني ونجاحه، ومن بين أبرز هذه الخطوات القيام بخطوة سياسية معنوية تتمثل بقيام الحكومة تقديم اعتذار عام عن الحروب والإساءات التي لحقت بالشعب اليمني خلال الفترة السابقة وتشجيع مجموعات الأحزاب السياسية على المبادرة طوعاً للقيام بمراجعة نقدية لدورها وممارستها خلال الفترة السابقة أيضاً .

و»الشروع في إجراءات العدالة الانتقالية التي تتضمن إنصاف كل من ظُلم أو ألحق به ضرر من جماعات أو أفراد من خلال آليات قانونية وإعادة الاعتبار والتعويض على المتضررين وتوفير ضمانات لعدم تكرار الظلم في المستقبل» .

وإضافة إلى هذا أو ذاك «الشروع في خطوات المصالحة الوطنية الشاملة التي تعد بمنزلة إطار وهدف للعدالة الانتقالية» .

وعن عوامل النجاح أكدت المجموعة أن يتيح الحوار مشاركة الجميع دون إقصاء وأن تعطى أهمية خاصة لمشاركة النساء بوزن فعال، ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والمنظمات المهنية والعلماء والتجار وذوي الإعاقة، والأهم هو الالتزام التام من قبل جميع الأطراف بنبذ العنف، والاحتكام إلى الحوار والوسائل الديمقراطية والتوافقية في التوصل إلى التفاهمات وفي حل النزاعات و»مقاربة القضايا من منظور مستقبلي ومعالجة المشكلات الموروثة من الحقبة السابقة من هذا المنظور» .

السؤال الآن هو: ما القضايا التي يمكن أن يشملها الحوار؟

»بعد مناقشة مستفيضة»، كما ورد في الوثيقة، تقترح المجموعة أن يجري تجميع موضوعات الحوار تحت أربعة عناوين هي:

الأول: القضايا السياسية بكل تفرعاتها ولاسيما قضية الجنوب وصعدة ومطالب الشباب، والدولة والنظام السياسي (وهي وثيقة الترابط)، والانتخابات والدستور ومسألة الفساد وبناء إدارة فعالة ومحايدة .

ثانياً: القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المتوازنة والفقر والاندماج الاجتماعي وقضايا الفئات السكانية الكبرى من نساء وشباب وأطفال وقضايا التشغيل والبطالة ونمط النمو الاقتصادي والمشاركة في عائد التنمية والثورة الوطنية .

ثالثاً: القضايا المتعلقة بمسألة الإرهاب وإعادة هيكلة الجيش وأجهزة الأمن، وهنا يقترح الحوار الحرص على الوجه الوطني في هذه المسائل نظراً لحساسية الرأي العام من أي دور خارجي مباشر فيها .

رابعاً: القضايا الحقوقية والقانونية وتشمل تضمين حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القوانين والتشريع وإصلاح القضاء وكيفية تعميم ثقافة الحق في مؤسسات الدولة والمجتمع والإصلاح الإداري والمالي ومكافحة الفساد .

بالطبع فإن الوثيقة ما زالت مفتوحة على الخطوات المطلوبة لإطلاق الحوار الوطني وهذا موضوع يمكن التطرق إليه في مقالات أخرى .

العنف ما بين أزمة الهوية وضعف الوازع الديني

حسن طه الحسني

اليمن تتعرض لعنف معقد وتعصب خاطئ وهجوم شرس متعدد يستهدف الأبرياء قتلاً والممتلكات العامة والخاصة تدميراً وكل ذلك يقلق السكينة العامة ويشوه السمعة الطيبة الدولية التي تحظى بها اليمن إقليمياً ودولياً

والعنف مشكلة معقدة ومركبه دولية مترابطة ونتائجها سلبية كارثية على الجميع وشر ما استحدثه ضعفاء النفوس والدين ومرضى القلوب قتل الأبرياء من البشر صغيرهم وكبيرهم بوسائل ابتكروها وأعدوها كالعبوات والأحزمة الناسفة والسيارات المفخخة والخناجر والمدي الحادة طالت الأبرياء من مواطنين وأجانب ومساكن ومعسكرات وطرقات وأسواق شعبية ودور العبادة وشخصيات وطنية اجتماعية وسياسية وهذه الافعال والأفكار شر ما توصل إليه هؤلاء الذين يدعون إنتماءهم الديني إلى الإسلام والإسلام منهم ومن أعمالهم بريء لمخالفتهم تعاليمه وأحكامه بدعة وضلالة مآلها النار لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : «وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار». طريق العنف سلوك معوج ولا يسلكه إلا الأغبياء المعاندين لشريعة رب الأرض والسماء المصابون بالحقد والغل والخبث وسوء النية السيئة المبيتة في محاربة الشريعة وتدمير الوطن وإخافة السبيل باسم الدين وانصار الشريعة والجهاد يزين لهم الشيطان الرجيم أعمالهم بعد أن قست قلوبهم وفسدت طبائعهم .

وصدق الله في قرانه الكريم (ولكن قست قلوبهم وزين لهم الشيطان ما كانوا يعملون ٤٣) (. الأنعام)

قلوبهم مرضى فمن ذا يا ترى سيطبها ويعالج الأدواء

. العنف في شريعة الإسلام لا مبرر له وكذا في الأعراف والمعاهدات الدولية ومبدأ مرفوض في جملته وتفاصيله وسبيل من سبل غواية الشيطان لأوليائه يعرضهم للخطر والميل عن الصراط السوي والطريق المستقيم طريق رب العالمين الذي تبينه السنة وعلماء الأمة واتباع الاثر والقدوة الصالحة ويرشد لوضع الأقدام على الطريق الصحيح الموصل إلى الجنة ، أما الطريق السلبي فإنه يوصل إلى النار ويفرق الأمة ويمزق وحدتها وينشئ العداوات فيما بينها وينهي تاريخها ويدمر حضارتها والسبيل المعوج وما يتفرع عنه عدة سبل على كل منها شيطان يدعو إلى الضلالة والإثم والحقد ونشر الفتن والبغضاء والظلم والتفرق عن السبيل المستقيم .

عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال : خط رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يمينه وشماله.. ثم قال «هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليهِ شيطان يدعو إليه ثم قرأ: (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)».

والعنف لا يميل إليه إلا من أصيب بحالة انفصام شبكي في عقله وانسلخ عن دينه وسيطرت على نفسه نزعة الإنتقام من الآخرين تقول الباحثة التربوية في علم النفس أمل سعيد : أن الميل إلى العنف حالة مرضية والشخص المريض العنيف يستدعي الشفقة والإهتمام والمسارعة إلى تخليصه من هذا المرض الفتاك الذي يصبح وبالاً عليه وعلى المجتمع من حوله .. ووسائل الإعلام المعادية ممن يؤسس لثقافة العنف وتعرض أعمالاً درامية وتصور القسوة نوعاً من القوة والبلطجة نوعا من الشطارة يملك المنتقم سلوكاً انتقامياً في اتجاه الطريق الآخر والنهب والسلب والقتل سلوك مشين ومعاد وظاهره سيئة تزيد من تعقيد المجتمع وتوسع فجوته على مدار الأيام ومجتمعنا بحاجة إلى يقظة دائمة ووقفه جادة موحدة وتكاتف لمحاربة ظاهرة العنف الدخيلة على مجتمعنا والقضاء على العنف بكل أشكاله وأنواعه وألوانه ومعتقداته السلبية وتجفيف كل منابعه بحزم قبل استفحاله وتغلغله في المجتمع .

فالعنف تخريب للقيم والذمم ونقض للعهود والمواثيق ومخالفة للدين والأعراف المتبعة التي تدعوا الجميع للعيش معا في اسرة دولية واحدة . والعنف أيضا تدمير للأطان وإخافة للأمن وعمل سيئ من أعمال اليهود بدليل قول الله تعالى (الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون) ٥٦. الأنفال .

يقول المفسرون في قوله : منهم . للتبعيض لأن العهد إنما كان يجري مع أشرافهم ثم ينقضونه . ونقض العهد خيانة في الدين وفي حق الاوطان والعلاقات الدولية والخائنين فرداً كان أو جماعة ينال البغض والكراهة من الله عز وجل وصدق الله (إن الله لا يحب الخائنين) .

.. وبعض وسائل الإعلام ممن تؤسس لثقافة العنف كونها سلوكا مشيناً وخطيراً وظاهرة سيئة تعقد المجتمع وتزيده اتساعاً وتفككا على مدار الايام .

ومجتمعنا بحاجة على الدوام إلى يقظة الجميع ووقفة موحدة ومحاربة العنف بكل أشكاله وأنواعه وألوانه ومعتقداته وتجفيف منابعه حتى يعيش المجتمع في سكينة عامة بعيدا عن وسيلة العنف والتخريب والتدمير وفاء للعهد وعملا بالشرع حفاظا على الوطن والمواطنين وكل من يسعى إلى العنف واستخدام وسائل القتل والتدمير ناقض للعهد ونقض العهد من الخيانة الكبرى .

وقال تعالى (إن الله لا يحب الخائنين) وواجبنا كمسلمين محاربة أهل العنف أصحاب العقيدة الفاسده وواجب الاسرة الدولية كذلك الوقوف ضد هؤلاء والضرب على أيديهم وإعلان النفير عليهم وحصرهم حتى لا يتوسع عداؤهم للأوطان كلها لأنهم بغاة معتدون وعقيدتهم التي ينطلقون منها مخالفة لأوامر الله ونواهيه أعمالهم إرهاب وتخويف وتدمير وخيانة في حق الدين (لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة وأولئك هم المعتدون ١٠) سورة الأنفال .

الحقوق المدنية لا تلغي المحاذير الشرعية

جمال الظاهري

●.. ما يحدث أمام بوابات جامعة صنعاء وأثناء مرور الطالبات بجوار الخيام من مضايقات تتعرض لها بناتنا الدارسات في جامعة صنعاء يُعدُّ جرس إنذار حقيقياً لما يمكن أن تصير إليه الأمور نتيجة بقاء المخيمين أمام بوابات الجامعة؟، واندساس بعض عديمي الأخلاق في أوساطهم.

وما نسمعه بين الحين والآخر عن تعرض الطالبات أمام مداخل الجامعة من تحرش يعتبر انذاراً وتنبيهاً لما يمكن أن يحدث، يضع علماءنا الأفاضل والشباب أمام مسئولياتهم الأخلاقية، لأنه قد يدخل موضوع التخييم في دائرة الأفعال المجنونة، التي تلامس قيمنا كمسلمين، وتلزم القائمين والمنظمين لهذه الاعتصامات من قيادات شبابية وأحزاب وشخصيات اجتماعية، وخطباء بوجوب إعادة النظر في وزيع المخيمات، بما يمنع التداخل بين المار والطالب والمخيم أمام بوابات الجامعة.

كلنا يعرف أن هؤلاء الشباب قد جمعوا من كل الفئات ومن كل الشرائح، ما يعني أن في أوساطهم أناساً لا يردعهم رادع عن ارتكاب المنكر ولا يحد طيشهم ولا تستوعبه أرض ولا سماء.

إن السكوت على هذا الوضع، والتغابي أو السكوت عن ما يمكن أن يحدث أو من أجل حسابات سياسية حزبية يعتبر جريمة أشنع من جريمة الفعل نفسه الذي قد تتعرض له أي من بناتنا الطالبات لا سمح الله، وجميعنا يعرف أن تجمعات بهذه الاعداد الكبيرة لا تخلو من وجود بعض المجرمين الذين يجدون في هذه المساحات والظروف مرتعاً لارتكاب جرائمهم.

فالتسليم بالحقوق المدنية لا يعني أن نقبل كمسلمين بممارسات تنتقص من قيمنا وطلب تنظيم هذه المخيمات إعمالا لمقولة (الوقاية خير من العلاج)، فقبولنا بالأمر الواقع لا يعني رضاءنا عنه، ولا يعني أن نغيب العقل والمنطق الذي يقول أن الاحتياط من المفسدة، اقدم من جلب المصلحة لأن القاعدة الشرعية تقول »درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة«، لهذا نعيد ونكرر مطالبتنا، بإيجاد حلول تجنب الجميع عواقب غياب الضوابط الاحترازية.

مثل هذا الفعل الفاضح في ميادين عامة، يجب ألا يغيب عن أعين الأجهزة الفاعلة في هذه الساحات سواءً كانت رسمية أو أهلية أو حزبية أو عن مجموع شباب التغيير الذين يفترض بهم أن يعوا ويدركوا عواقب البقاء أمام مثل هذه المؤسسات، وما يمكن أن يرتكب باسمهم من جرائم، ما يعني أنه إن كان بقاء خيامهم واعتصاماتهم ضرورياً فإن أمان طالباتنا مقدم على ضروراتهم وأن عليهم القبول بحلول تكفل حقهم في الاعتصام وتؤمن بناتنا الطالبات في ذهابهن من وإلى كلياتهن.

يكفينا تهاوناً وتسويغاً لما يسوقه البعض من أن المعتصمين يضمنون السلامة لهؤلاء الطالبات فحديث من هذا القبيل صار حديثاً سمجاً وممجوجاً لا يقبله أحد، وصار لزاماً على الحكومة عمل ترتيبات تضمن سلامة بناتنا قبل أن نتجرع مرارة السكوت أوكار تثير الريبة والرعب لدى المجتمع بأسره، وحتى لا تصير هذه الخيام أحراشاً يتخفى فيها الفاجر وعديم الاخلاق، انهم وإن كانوا قلة فإن البقية توفر لهم الملاذ والغطاء لارتكاب جرائمهم.

إخلاء مداخل الجامعة لا يعني الحجر على حرية المعتصمين من الشباب ولا يعني استهدافهم، وإنما إعمالا لما يطالبون به من فسحة من الأمان والحرية، على هذا المبدأ يطلب غيرهم نفس المطلب، فنقل بعض الخيام إلى أماكن أخرى بما يسهل التمييز بين المعتصم والطالب أدعى للسلامة وأوقر للمجتمع وأحفظ للفرد وأشرف للمقيم وأأمن للطالبات بالذات، نتائجه ستصب في مصلحة الكل، ومن يعارض مثل هذه الحلول فعليه أن يلتفت يمنة ويسرة ويذكر أن ما قد يصيب جاره يوشك أن يصبح في داره.

aidahry1 @hotmail. com

لماذا يحارب المزارع اليمني ؟

أيمن سليمان الظاهري

لا ندري كيف بإمكان المزارع اليمني أن ينعش آماله ويستمر في انعاش أرضه ومزارعه ليحد من مستوى البطالة المخيف وليوسع من دائرة الاهتمام بالزراعة التي تدر على الوطن خيرات كثيرة ولو استمرت ولاقت الاهتمام والدعم الكبيرين من الحكومة والدولة لحققت نجاحات كبيرة وتمكنت من توفير أشياء كثيرة من خيرات هذه التربة اليمنية الغالية والمليئة بالخيرات ولتمكنا في اليمن من تحقيق الاكتفاء الذاتي وخاصة في المنتوجات الزراعية وما أكثر ما نستورد منها من الخارج ونقتل همة المزارع اليمني وعلى وجه الخصوص القمح الذي كانت بلادنا في اوقات سابقة تنتج منه ما يصل الى حدود الإكتفاء الذاتي وكان الاستيراد محصوراً ومحدوداً جداً إلى أن هاجر الكثير من المزارعين من الريف الى المدينة بحثاً عن أعمال ومصادر رزق تاركين بذلك الارض والمزارع وخيراتها في ظل انعدام التشجيع الحكومي للمزارعين ولمنتجاتهم ووصول الأمر في أحيان كثيرة إلى محاربة المزارعين في منتجاتهم واستيراد منتجات أقل جودة وفائدة من الخارج باقل من سعر تكلفة ما ينتجه المزارع اليمني دون أن يعرف المواطن والمستهلك أن الفارق البسيط بين سعر المنتج المستورد والمنتج المحلي لا يساوي مقياس الجودة بين المنتجين والذي يضع المنتج المحلي في افضلية مطلقة غذائياً وصحياً ومن هنا أصيب الكثير من المزارعين بالصدمة الكبيرة وتركوا المزارع والأرض واتجهوا للبحث عن مصادر دخل سريعة ومربحة ومنهم من بقي مع أرضه ومزارعة واتجه لزراعة القات الذي يدر عليه بأموال طائلة مستخدمين المبيدات الكيميائية والخطيرة للوصول إلى ارباح مالية وفي ظل هذه المعاناة التي لم تنته لدى المزارعين الذين أصروا على عدم ترك أراضيهم ومزارعهم ووصلوا العمل لانتاج المنتجات الزراعية الاخرى ومن تلك المنتجات ما يعمل به بعض المزارعين في مزارع الدواجن لانتاج البيض المحلي الاكثر جودة وهم اليوم يواجهون مخاطر انهاء ارزاقهم وتحويلهم الى بطالة بعد أن عملت الحكومة متمثلة بوزارة المالية ومصلحة الجمارك التي تتبعها على السماح باستيراد البيض الهندي الذي أثبتت التجارب انه بيض غير صالح ولا يمكن ان يقارن بالبيض المحلي ولا ان يصل الى مستواه غذائياً وصحياً ولا يمتلك تصريحاً من هيئة المواصفات والمقاييس وبذلك حطمت مصلحة الجمارك آمال واحلام مربيي الدواجن وعملت على إغلاق مزارعهم لأنها سمحت لبعض المستوردين يبحثون عن الربح السريع دون ان يهتموا بالجودة ومكنتهم من استيراد البيض الذي لا يمكن ان يصل الى جودة البيض اليمني وهم قاموا ببيعه في السوق بأسعار أقل وقتلوا المزارعين فهل هذا هو الاهتمام الذي ننتظره من الدولة والحكومة ببقية المزارعين وهل يصح أن تسمح مصلحة الجمارك بالاستيراد لضرب المزارع اليمني الذي يعجز في الوصول إلى سعر التكلفة وهل ستقبل وزارة الزراعة ووزيرها الذي عرفناه حازماً ومخلصاً ضد هذه المهزلة والوقوف إلى جانب المزارع اليمني وهل يقف وزير المالية متفرجاً على ما يحدث بحق مزارعين يعولون أسر كثيرة.

نبيل الصوفي

الشعبي، هو من يدافع عن مصالح «علي محسن» وليس «قحطان».

الوزير، يريد اعادة كل المخصصات المالية للألوية التي كانت تتبع «علي محسن»، اليه، بمافيها تلك التي رفضت الانشقاق، وصارت تستلم مخصصاتها عبر الدائرة المالية للقوات المسلحة مباشرة.

كنت قبل تسعة أشهر، كتبت عن الاصلاحات المالية التي اتخذت بشأن مالية القوات المسلحة، لأن «علي محسن» كان يستلم مخصصات الوية لاتتبعه لا كمدرعات ولا كمنطقة شمالية غربية..

يامعالي الوزير: اما ان تتعامل كوزير في دولة جديدة، لاتطبق الا القانون، وتبتعد عن كل وسائل «ترضيات العهد القديم»، واما انك ستكون القشة التي تقصم ظهر التسوية، أو ستكون التحدي الحقيقي الأول، لاختبار علاقة رئيس الجمهورية بالحزب الذي ينتمي له، وتمثله أنت في الحكومة مع الآخرين.

قناة المسيرة!

علي جاحز

انطلاق قناة المسيرة الناطقة باسم الحوثيين سيشكل منعطفاً هاماً ونقلة فارقة في تاريخ الجماعة.. يكفي أنها ستتصدى لحملات التعتيم والتزييف والتشويه الإعلامي الذي يستهدف شريحة كبيرة من المجتمع يمثلها الحوثيون .. مبروك انطلاق البث التجريبي لقناة المسيرة .

مِقْفَاط المبادرة:

نبيل سبيع

خمسة أحزاب بمِقْفَاط واحد يا هَوِرين؟! ولا حَد منكم راجع الثاني يا خُبْلَان؟!

المشكلة إنكم وقعتم وأنتم تعتقدون أن أخاكم الأكبر وقع معكم في المقفاط! والمشكلة الأكبر أنه لا يوجد فأر سادس في الصورة. هل فكرتم وأنتم في الطريق إلى المقفاط في العلاقة بينكم وبين الأخ الأكبر من ناحية والعلاقة بين الأخ الأكبر والمقفاط من ناحية أخرى؟

هناك أمران إثنان تؤكدهما الصورة: الأول أنكم لم تفكروا أبدا بهذه العلاقة. والثاني أن الأخ الأكبر يشكل جزءا أساسيا من المقفاط وليس جزءا منكم يا فئران الغفلة؟

بصراحة، تستاهلوا المقفاط ولعنة التاريخ كمان ما دام وأن قضيتكم الوحيدة تركزت على الجبنة، وهذ لا يشكل سوى الخبر السيئ فقط. الخبر الأسوأ أنكم لن تصلوا إلى الجبنة مهما فعلتم ولن تغادروا المقفاط أبداً.